

القضاء المصري يحمل الآباء عقوبة جرائم أبنائهم

محاسبة أرباب الأسر بديل عن صعوبة تشديد العقوبة ضد الأبناء



تربية الأبناء على كسر هيبة القانون يقاوم من انتشار الجريمة

ولفتت إلى أن حبس الأب الذي يُخطئ ابنه، يجعل الطفل يشعر بالذنب، أي أن محاسبة رب الأسرة هدفها توجيه عقاب نفسي للصغير أولاً، وهذا أفضل أسلوب لشريحة تشعّر بانها فوق القانون ولديها نفوذ وامتيازات يمكن أن تغطي على جرائم أبنائهم، وعند معاقبة الآباء يشعرون بأن الواجهة الاجتماعية ستزول فيضطرون إلى الانحياز.

لم يعد هناك بديل سوى توجيه العقوبة إلى الآباء الذين يتساهلون مع أطفالهم، ويدفعونهم بشكل غير مباشر إلى ارتكاب الجرائم

وبغض النظر عن تبعات محاسبة الآباء على أخطاء الصغار، فإن المعضلة الأكبر في نظر الكثير من الأسر تكمن في شكل وطريقة التربية عموماً، فهناك شريحة ما زالت تتعامل مع الأطفال بنفس الأسلوب الذي تربت عليه في الماضي، بإطلاق العنان لهم، وحملهم لقب خارج عن القانون منذ الصغر، أو بالتباعد النهج الحديث بأن يكون الابن مسؤولاً عن تصرفاته في الصواب والخطأ.

ويقود ذلك، إلى أن السواد الأعظم من أرباب الأسر ليسوا على دراية بكيفية التنشئة السليمة للأبناء، وكل عائلة تربي أولادها حسب معتقداتها وأفكارها، لا وفق قواعد علمية وتربوية صحيحة، وهو الدور الذي استقطته مؤسسات تعليمية وثقافية وإعلامية من حساباتها، والمنمغل في نوعية الأهالي بأسس التربية المعاصرة التي تجنب الآباء والأولاد وصمة المجتمع ومسألة القانون.

حياة في حق الآخرين للخطر، لم يجن منها المجتمع سوى جيل من الخارجين على القانون، فلا القضاء يُحاسب الصغار بعقوبات غليظة، ولا يوجه أصابع الاتهام إلى أرباب الأسر، فلا بد من وقفة بمحاسبة الطرف المسؤول عن سوء التربية.

وقد اعتادت المؤسسات القضائية الإفراج عن الطفل المتهم بارتكاب أخطاء، مثل التحرش والسرقة والاعتداء البدني، شريطة أن يوقع ولي الأمر على إقرار بتقويم سلوكه، لكن أغلب الآباء لا يلتزمون بتنفيذ التعهد، لأن النياحة العامة لن تكلف من يراقب الطفل في المنزل لمعرفة هل نفذ شرط الإفراج أم لا، وغالباً ما يكرر الصغير نفس الخطأ، ويخرج من القضية بذات الطريقة مجدداً. ولم تنكر بعض الأصوات امتعاضها من فكرة معاقبة الآباء على جرائم الأبناء، بدعوى أن الابن لن يستفيد شيئاً من حبس والده، بل قد يتعرض لأذى نفسي ويتم هدم الكيان الأسري، ويجب التفكير في عقوبة على الطفل نفسه، بدلاً من غياب العقوبات الرادعة، مثل إيداعه بالإجبار لفترة في دار رعاية لتقويم سلوكه، ثم الإفراج عنه.

وأكدت إتشاد عز الدين خبيرة علم الاجتماع، لـ"العرب"، أن محاسبة الآباء على خطاب الصغار، "رسالة ردع لكل من يستسهل ارتكاب أبنائه تصرفات تؤدي الآخرين، لأنه المسؤول الأول عنهم، ولو كانت هناك عقوبات على أرباب الأسر لما أصبح الصغير يحمل سلاحاً يعتدي به على الغير بطريقة قد تفضي إلى الموت". وتكررت أن التلويح بمسألة ولي الأمر، يفضي إلى استفاقة كل أب وأم ليركز كلاهما بعناية على تقويم سلوكيات الأبناء، ودائرة علاقاتهم خارج المنزل، فمن يربي بشكل خاطئ سيكون مجبراً على إصلاح أسلوبه، لأن البعض اعتادوا السير في الطريق السليم كلما تعرضوا للترهيب، أما لو شعروا بالحرية فقد يتمادون في الخطأ.

ارتكاب أخطاء وجرائم في حق الآخرين، بل إن العنصر المهم في منظومة الأسرة، هو الأب".

وشهدت الأونة الأخيرة، صدور قرارات كثيرة بحبس آباء ارتكب أولادهم جرائم، مثل القتل العمد وقيادة سيارة دون ترخيص وحيازة سلاح، لكن الجديد أن هناك نية لدى الحكومة للتوسع بمحاسبة الآباء في وقائع أخرى، ليس شرطاً أن ترتقي إلى مستوى الجريمة، باعتبارهم مسؤولين عن سلوكيات أولادهم داخل وخارج البيت.

والمتابع لوقائع اعتداء أطفال بشكل يتنافى مع البراءة، يكتشف أن بعض الآباء يشجعونهم على هذا التصرف، حيث شهدت مدارس حكومية بمصر وقائع ضرب معلمين على يد طلاب صغار، والمفارقة أن أولياء الأمور عندما يذهبون إلى المدرسة يبررون تصرفات أولادهم، وقد يستكملون الاعتداء بعد اتهام المعلم بأنه أساء التصرف معهم.

ويرى متخصصون في شؤون الطفل، أن الصغار بطبعهم يتصرفون في حياتهم العادية بالطريقة التي تربوا عليها، وهناك أسر تغذي في نفوس الأطفال فكرة أن القوة الغاشمة ضمانة للعيش في أمان، ما يعني أن قواعد التربية السليمة غير موجودة، إلى درجة أن بعض الآباء يتفخرون ببلطجة أولادهم بعدم الصمت على أي تجاوز يتعرضون إليه.

والطفل الذي يمارس هواية التنمر بحق الفئات الأقل، في النهاية ضحية تربية أسرية زرعت بداخله ثقافة عدوانية، ومهما قررت جهات القضاء محاسبته، فلن يتجاوز الأمر أربعة أيام لتحسين سلوكه، أما الطرف الذي رباها على ذلك لا يتم توجيه اللوم إليه أو الضغطة عليه أو حتى ترهيبه لتركيب جهوده في تربية الصغير بشكل صحيح. ويقول هؤلاء، إن تربية الآباء من السلوكيات الخاطئة للأبناء عندما يرتكبون جرائم اعتداء وقتل وتهديد

أدى تراخي الجهات التشريعية المصرية في تعديل قوانين الطفل التي تمنع تشديد العقوبة على الصغار الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة في حال ارتكابهم جرائم خطيرة تصل حد القتل، إلى محاسبة أرباب الأسر على جرائم أطفالهم. وأبدى كثيرون تأييدهم لفكرة معاقبة الأهل على سوء التربية، معتبرين أن الطفل في النهاية يكتسب الصفات الحسنة أو السيئة من البيئة الأسرية التي يعيش فيها.

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - بدأت المؤسسات القضائية في مصر التوسع في محاسبة أرباب الأسر على جرائم أطفالهم، بعدما ضاقت ذرعاً بتراخي الجهات التشريعية في تعديل قوانين الطفل التي تحظر تغليب العقوبة على الصغار الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة عاماً، حيث إن أقصى عقوبة للطفل الذي يتعمد القتل حبسه 15 سنة.

وقال المستشار حمادة الصاوي النائب العام المصري، في تصريحات صحافية قبل أيام، إنه "لم يعد هناك بديل سوى توجيه العقوبة إلى الآباء الذين يتساهلون مع أطفالهم، ويدفعونهم بشكل غير مباشر لارتكاب جرائم، مثل السماح لهم بحمل أسلحة وقيادة السيارات في سن صغيرة، فبعضهم صار يقتل أرباء بسبب رعونة الأهالي". ولم يخف المسؤول المصري امتعاضه من عدم تعديل قوانين الطفل، لأن الزمان تغير، وأصبح هناك صغار يرتكبون جرائم بشعة، لكن القضاء يده مقفولة في إصدار أحكام رادعة ضدهم، لأنه في النهاية ملتزم بتشريعات تحدد العقوبة. وأبدى كثيرون تأييدهم لفكرة معاقبة الأهل على سوء التربية، لأن الطفل في النهاية يكتسب الصفات الحسنة أو السيئة من البيئة الأسرية التي ترعرع فيها، وهناك شريحة من الأهالي تربي الأبناء على كسر هيبة القانون والحصول على حقوقهم بأيديهم، للإيحاء بأنهم أقوياء، أما من يلجأ إلى القضاء فيبدي في نظره شخصاً ضعيفاً وقليل الحيلة.

وفسر محمد سيد أحمد، وهو محام مختص في الشؤون الأسرية، معنى معاقبة الآباء، بأن هناك مواد في القانون أتاحت للسلطة القضائية محاسبة الأسر على الإهمال في تربية ورعاية أولادها، وهو غالباً ما كان يطبق على الأم، باعتبارها المسؤولة عن حماية صغارها من الأخطار التي تلقي بهم إلى التهلكة، لكن الجديد أنه سيتم توسيع قاعدة التطبيق لتشمل الآباء.

وأضاف لـ"العرب"، أن "إعلان رأس المنظومة النيابية عن مساهلة أرباب الأسر على سوء التربية والإهمال، رسالة ترهيب للعائلات، بأن ضعف العقوبات المنصوص عليها في قوانين الطفل، لا يعني إفلاته وأسرته من العقاب مهما تم

فضول الطفل مؤشر على ارتفاع درجة ذكائه

يستمّر طوال فترة الطفولة في طرح الأسئلة ذلك أن أسئلة الأطفال تكون على أشدها في السنوات الأولى من عمرهم. ويؤكد علماء النفس أن الفضول يطور الاتجاهات الفكرية والمعرفية للأطفال ويجعلهم يتقبلون التغيير ويتعلمون كيفية التعامل معه مشيرين إلى أن الأسئلة العشوائية التي طرحها الأطفال تقل شيئاً فشيئاً ليجل محلها خوض التجارب الشخصية عند الكبر. وينصح خبراء علم النفس الآباء بالابتعاد كلياً عن أسلوب صدّ الطفل عن نزعته إلى الفضول معتبرين أن الصد قد يؤدي إلى امتناع الطفل عن التفكير في ما حوله والاستفسار في سبيل التطوير الفكري الخاص به، مؤكداً على ضرورة التعامل مع فضول الطفل قدر الإمكان والتعاون معه بشأن دوافعه. كما يشددون على ضرورة أن يجد الطفل الجواب، مهما كان سؤاله مجرداً كان يسأل عن سر وجوده وهو السؤال الذي عادة ما يتم التهرب منه وهذا خطأ، وفق اعتقادهم.

ويرى علماء النفس أنه يجب الإجابة على السؤال بأفضل وسيلة ممكنة حتى يفهم الطفل من خلالها شيئاً عن طريقة حضوره للعالم دون الخوض في التفاصيل.

ويؤكد الخبراء أن امتناع الأهل أو المرسي عن الإجابة عن الأسئلة لن يدفع الطفل إلى عدم تكرارها بل سيدفعه إلى الذهاب إلى شخص آخر من المحتمل أن يرد عليه بطريقة تخرب شخصيته وتؤذيه.

كما ينصح خبراء علم النفس بالرد على تساؤلات الطفل وفق كل سؤال دون مغالطته أو إدخاله في متاهات حتى ينسى السؤال الذي طرحه. ويصرون على الإجابة على أسئلته بصراحة وأن تكون الإجابة حاملة لمعلومة وردّ مقنعين للطفل دون الخوض في التفاصيل الصغيرة التي لا تناسب عمره.

واشنطن - يؤكد علماء النفس أن أسئلة الطفل المتكررة وتلفه لمعرفة ما يدور حوله يعكس ارتفاع درجة ذكائه، وهو ما أكدته أيضاً دراسة حديثة، أشارت إلى أن تلفه الطفل لمعرفة الحقائق مؤشر على ارتفاع منسوب الذكاء لديه، حيث اكتشف باحثون من جامعة أميركية أن الأطفال الذين كانوا مندفعين إلى التساؤل باستمرار، حققوا علامات مرتفعة في اختبارات الذكاء وهو ما يعكس فضولهم المتنامي وهم في سن الثالثة من العمر.

ويجمع علماء النفس على أن الفضول يشجع الأطفال على التفكير النشط واستكشاف المجهول ويثير أسئلتهم ويروي عطشهم للمعرفة. ويعتبرونه مفتاح النجاح الذي يقودهم إلى فهم الرياضيات والقراءة بشكل جيد في مرحلة الطفولة المبكرة. لذلك يدعو علماء النفس الآباء إلى تخصيص بعض الوقت للرد على أسئلة الأطفال أو استكشاف الإجابات معا.

على الآباء الابتعاد كلياً عن أسلوب صد الطفل عن نزعته إلى الفضول لأن ذلك قد يؤدي إلى امتناع الطفل عن التفكير في ما حوله

وتعد الأسرة الخلية الأولى التي يتربّع فيها الطفل ويسعى من خلالها إلى اكتشاف البيئة المحيطة به فيؤثر فيها ويتأثر بها حيث تكثر أسئلته ويزداد فضوله. وتعتبر مرحلة ما قبل سن المدرسة المرحلة الأهم في اكتشاف فضول الطفل حيث تتناوب الأفكار والتساؤلات. ويختلف الأطفال في ذلك فمنهم من يبدأ بالأسئلة مبكراً ومنهم من يتأخر قليلاً وهناك من يسأل ثم يتوقف وهناك من



فضول الطفل يطور اتجاهاته الفكرية

موضة

الحقائب النسوية الشتوية تتخذ شكل الرسالة

تتخذ الحقيبة شكل الظرف هذا الشتاء لتمنح المرأة إطلالة متفردة تخطف الأنظار. وأوضح مجلة "ال (هي)" (Elle) أن الحقيبة الظرف تمتاز بتصميم يبدو مثل ظرف الرسالة، مشيرة إلى أنها تتمتع بطابع كلاسيكي أنيق. وأضافت المجلة المعنية بالموضة والجمال أن الحقيبة الظرف تظهر

هذا الموسم في العديد من تشكيلات الماركات العالمية مثل غوتشي وسان لوران وبراندا. ويمكن حمل الحقيبة الظرف كحقيبة كلاتش أو حملها على الكتف، بينما يمكن تنسيقها مع فستان تريكو أو جينز وبليزر، كما يمكن كسر قوالب التنسيق الجامدة وتنسيقها مع بدلة رياضية.



جمال

لون البشرة يحدد للمرأة اختيار ألوان ملابسها



والبنفسجي والأخضر النعناعي والوردي، بالإضافة إلى الأزرق الداكن القوي. وبدوها أوضحت أولريكه ماير، خبيرة الموضة في مدينة بيزينغهايم الألمانية، أنه ليس كل نوع بشرية يتناغم بالضروة مع كل لون ملابس، وهو ما يتبدى جلياً عندما يعكس لون الملابس الضوء على البشرة. وتنصح الخبيرة الألمانية النساء بتجنب التقليد الأعمى لأحدث صيحات الموضة، وإنما لا بد من اختيار ألوان الملابس بما يتماشى مع طبيعة ونوع بشرتهن.

وأخرى فضية بالتناوب أسفل الذقن. فإذا تمتعت البشرة بمظهر حيوي مع قطعة القماش الذهبية، فإنها تنتمي حينئذ إلى الدرجات الدافئة. أما إذا تالقت البشرة مع قطعة القماش الفضية، فهذا يعني أنها تنتمي إلى الدرجات الباردة. وتبدو البشرة الدافئة رائعة مع الألوان الفاتحة مثل المشمشي والأصفر بلون عسل النحل والأخضر بلون شجرة الزيزفون والبنّي بلون الشوكولاتة والأحمر النحاسي الساطع. أما البشرة الباردة فتتالق مع الألوان الناعمة مثل الأزرق السماوي

يقع الكثير من النساء في حيرة من أمرهن عند اختيار الألوان المناسبة لهن. ومن خلال حيلة بسيطة يمكن للمرأة تحديد اللون المناسب لها. وأوضحت مستشارة المظهر الألمانية نيكولا شميت أنه يتم تحديد الألوان المناسبة تبعاً للون البشرة، مشيرة إلى أنه يتم تقسيم لون البشرة إلى نوعين اعتماداً على فصول السنة: درجات باردة (صيف/ شتاء) ودرجات دافئة (ربيع/ خريف). ويمكن تحديد ما إذا كانت البشرة تنتمي إلى الدرجات الباردة أو الدافئة من خلال وضع قطعة قماش ذهبية